

Distr.: General
22 September 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

البند ١٩ (أ) و (ط) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج

مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم

المتحدة للتنمية المستدامة

تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع

تقرير الأمين العام*

موجز

يتيح عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع (٢٠١٤-٢٠٢٤) فرصة فريدة لكي تجتمع جميع الجهات صاحبة المصلحة على منبر مشترك للعمل من أجل أن يكون توفير الطاقة المستدامة للجميع واقعا ملموسا، والمساعدة من خلال ذلك في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة والازدهار على الصعيد العالمي. واستنادا إلى مساهمات وردت من الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة، يعرض هذا التقرير بعض الركائز الواسعة النطاق بوصفها خطة عمل للعقد على الصعيد العالمي. ويقترح التقرير أيضا الكيفية التي يمكن بها تجميع الطائفة الكاملة من الأنشطة لكفالة القدرة على التنبؤ وأوجه التآزر على المدى البعيد من أجل تنفيذ وتحقيق توفير الطاقة المستدامة للجميع في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

* تأخر تقديم التقرير نتيجة لإدراج تطورات سياسية وتقنية حدثت مؤخرا.



الرجاء إعادة استعمال الورق

071014 071014 14-61423 (A)



أولا - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة، في قرارها ١٥١/٦٥، وهي تسلم بأن الحصول على خدمات الطاقة الحديثة بتكلفة معقولة في البلدان النامية أمر ضروري لتحقيق التنمية المستدامة، أن تعلن سنة ٢٠١٢ سنة دولية لتوفير الطاقة المستدامة للجميع. وخلال تلك السنة، استجابة للقرار، اضطلعت الدول الأعضاء والمنظمات الدولية بمبادرات عديدة، بما في ذلك مبادرة الأمين العام لتوفير الطاقة المستدامة للجميع، لتهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتعزيز إمكانية الحصول على الطاقة وخدمات الطاقة واستخدام تكنولوجيات الطاقة الجديدة والمتجددة.

٢ - وإذ أكدت الجمعية العامة ضرورة اتباع نهج متسق ومتكامل لإزاء مسائل الطاقة وتعزيز أوجه التآزر بين جميع جوانب خطة الطاقة العالمية للتنمية المستدامة، قررت الجمعية في قرارها ٦٧/٢١٥ أن تعلن الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤ عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع، على أن يجرى الترويج له من خلال جميع مصادر الطاقة، مع مراعاة أحكام مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٧/١٩٨٠.

ثانيا - معلومات أساسية

ألف - الطاقة والتنمية المستدامة

٣ - ثمة رباطٌ وثيق بين الطاقة وأغلب التحديات العالمية. فقد كان الوصول إلى مصادر الطاقة محركاً رئيسياً للتنمية في البلدان الصناعية والاقتصادات الناشئة. وتيسر الطاقة القضاء على الفقر، وزيادة الإنتاج الغذائي، وتوفير المياه النظيفة، وتحسين الصحة العامة، وتعزيز التعليم، ومعالجة مسألة تغير المناخ، وإيجاد الفرص الاقتصادية، وتمكين الشباب والمرأة. وعلى الرغم من أن واضعي الأهداف الإنمائية للألفية لم يفرّدوا فيها مكاناً لهدف محدد يتعلق بالطاقة، من المسلم به على نطاق واسع أن الطاقة شرطٌ مسبق لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة، على النحو الذي أكدته مناقشات دولية عديدة منها ما دار في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، والاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والمناقشة المواضيعية للجمعية العامة بشأن موضوع "المياه والصرف الصحي والطاقة المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥".

٤ - ومع ذلك، فإن ١,٣ بليون نسمة، أي ما يقارب واحدا من بين كل خمسة أشخاص في العالم، لا يزالون محرومين من الكهرباء. ولا يزال ضعف ذلك العدد من البشر يعتمدون على الحطب أو الفحم النباتي أو النفايات الحيوانية أو مخلفات المحاصيل أو غير ذلك من أنواع الوقود الصلب لطهي طعامهم وتدفئة منازلهم. وتعاني الفئات "المفتقرة إلى الطاقة" من العواقب الصحية الناجمة عن الاحتراق غير الكافي لأنواع الوقود الصلب في المباني القليلة التهوية، وهو ما يتسبب في وفاة ما يقرب من أربعة ملايين نسمة في السنة، معظمهم من النساء والأطفال^(١)، فضلا عن الآثار الاقتصادية المترتبة على عدم كفاية الطاقة للأنشطة الإنتاجية المدرة للدخل والخدمات الأساسية الأخرى من قبيل الصحة والتعليم. ويُذكر على وجه الخصوص أن النساء والفتيات هن اللاتي يتضررن من ذلك بشكل غير متناسب.

٥ - وتختلف التحديات حيثما كانت خدمات الإمداد بالطاقة الحديثة وفيرة. فانبعاثات ثاني أكسيد الكربون وغيره من غازات الدفيئة الناجمة عن استخدام الوقود الأحفوري تسهم في التغيرات الطارئة على مناخ الأرض، وهو ما يلحق الضرر بالذين يرتبط بقاؤهم ببقاء النظم الطبيعية لكوكب الأرض. ويهدد تغير المناخ الأمن الغذائي وأمن المياه لمئات الملايين من الناس، ويقوض أهم أسس الاستقرار على الصعيد المحلية والوطنية والعالمية. وتزداد شدة التنافس على الموارد الشحيحة، مما يؤدي إلى تفاقم النزاعات القديمة ونشوب نزاعات جديدة. وتدهور الأراضي تُزال الغابات ويرتفع مستوى سطح البحر، وقد تفضي حركة انتقال الأشخاص النازحين من ديارهم بسبب التغير البيئي إلى إعادة رسم ملامح الجغرافيا البشرية لكوكبنا.

٦ - ولعل الانتقال إلى نظم الطاقة المستدامة يوفر إحدى أكبر الفرص الاقتصادية العالمية في القرن الحادي والعشرين، وهو ما يتسم بأهمية خاصة في وقت تتطلع فيه البلدان إلى تحسين الأداء الاقتصادي، وإيجاد الوظائف المستدامة، وتوفير فرص العمل. وعلى الرغم من إحراز تقدم هائل، لا تزال هناك عقبات أمام التشجيع على اعتماد حلول الطاقة المستدامة، ولا سيما بالنظر إلى الحاجة إلى إحداث تغيير هائل في وتيرة ونطاق العمل الرامي إلى التصدي لهذه المسألة على أرض الواقع. ومن الضروري اتخاذ إجراءات في مجالات عدة بدءا من الشؤون المالية وحتى تطوير التكنولوجيا، والابتكار السياسي والتنظيمي، وتحسين نماذج تصريف الأعمال وهياكل الإدارة.

(١) Stephen S. Lim et al, "A comparative risk assessment of burden of disease and injury attributable to 67 risk factors and risk factor clusters in 21 regions, 1990-2010: a systematic analysis for the Global Burden of Disease Study 2010", *The Lancet*, vol. 380, issue 9859 (15 December 2012)

٧ - وثمة حاجة إلى تحول عالمي في طريقة إنتاج واستهلاك الطاقة بحيث تتوافر الطاقة المستدامة للجميع، وتتسنى مواكبة النمو السريع في الطلب على الطاقة، لا سيما في العديد من البلدان النامية والاقتصادات الناشئة، وتُقلَّل الآثار السلبية الناشئة عن تغير المناخ. وتحتل خدمات الطاقة الحديثة مكانة في صميم الجهود العالمية الرامية إلى إحداث نقلة نوعية نحو الاقتصادات الخضراء، والقضاء على الفقر، ثم تحقيق التنمية المستدامة في نهاية المطاف.

٨ - وتتوقف الأهداف التي يتعين تحقيقها لتعزيز رفاه الإنسان على التقدم الذي يحرزه التحول العالمي في نظم الطاقة. ولن تكون المجتمعات في جميع أنحاء العالم قادرة على النهوض بأهداف التنمية المستدامة ما لم تُنفَّذ تغييرات هائلة في طريقة إنتاج الطاقة واستخدامها، وما لم تُتخذ تدابير لتأمين إمكانية الوصول إلى نظم الطاقة النظيفة الحديثة والمستدامة بتكلفة ميسورة.

٩ - وثمة حاجة إلى استثمارات غير مسبقة للدفع بعجلة ابتكار وتطوير التكنولوجيات السليمة بيئياً وتسويقها. ومن الضروري أن تتعاون الأطراف وتُتخذ الإجراءات على نطاق واسع من أجل تحقيق زيادة كبيرة في مساهمة تلك التكنولوجيات في نُظم الطاقة في العالم وكفالة تقديم خدمات الطاقة الحديثة للجميع.

باء - حفز التغيير

١٠ - يجري الحوار العالمي بشأن الطاقة والتنمية المستدامة على قدم وساق بالفعل. وفي العديد من المناقشات في شتى المحافل، بما في ذلك الجمعية العامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والمنتدى السنوي الجديد للطاقة المستدامة للجميع، شهدت السنوات الماضية اعترافاً متزايداً بأن الطاقة عنصر أساسي في كل ما نقوم به تقريباً وتأكيداً متكرراً لذلك.

١١ - والزخم آخذٌ في التزايد. ففي مناطق مثل أفريقيا، وفي بلدان عديدة منها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والدول الأعضاء في منتدى الطاقة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وأقل البلدان نمواً، اعتمد توفير الطاقة المستدامة للجميع بوصفه أولوية سياسية من خلال إعلانات والتزامات صريحة بالتحرك نحو تحقيق ذلك. ووجدت الالتزامات الحكومية التأييد من قادة من جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك كيانات الأعمال التجارية، ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية.

١٢ - وشكل ممثلو الدول الأعضاء المهتمة بقضايا الطاقة مجموعةً أصدقاء توفير الطاقة المستدامة للجميع، وهي مجموعة غير رسمية مشتركة بين الأقاليم وتضم حوالي ٣٠ ممثلاً دائماً لدى الأمم المتحدة في نيويورك، وذلك من أجل تعزيز فعالية الحوار بشأن المسائل المتعلقة بالطاقة.

١٣ - واستجابة للنداء الملح إلى اتخاذ إجراءات فيما يتعلق بالطاقة، اعتمد الأمين العام عدداً من الخطوات، أبرزها إطلاق مبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع في عام ٢٠١١. كما شكل الأمين العام الفريق الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الذي اعترف بأهمية الطاقة في تلك الخطة.

١٤ - وأدت منظومة الأمم المتحدة أيضاً دوراً قيادياً في تنظيم مشاورات مواضيعية بين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة تُعقد على الصعيد العالمي دعماً للمناقشات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ودعت المشاورات المعقودة بشأن الطاقة إلى جعل توفير الطاقة المستدامة للجميع هدفاً عالمياً، بالإضافة إلى إنشاء شبكة عالمية معنية بتوفير الطاقة المستدامة للجميع من أجل المساعدة على مواصلة الحوار مع شتى الجهات صاحبة المصلحة بشأن المسائل المتعلقة بالطاقة.

جيم - الإجراءات والأنشطة المتخذة في مجال توفير الطاقة المستدامة للجميع التي سبقت إطلاق العقد

١ - السنة الدولية لتوفير الطاقة المستدامة للجميع

١٥ - في عام ٢٠١٠ اعترفت الجمعية العامة بأهمية الحصول على خدمات الطاقة الحديثة الميسورة التكلفة في البلدان النامية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، فأعلنت عام ٢٠١٢ السنة الدولية لتوفير الطاقة المستدامة للجميع. وفي القرار ١٥١/٦٥، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في جملة أمور، أن ينظم وينسق، بالتشاور مع الوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، الأنشطة التي سيضطلع بها خلال السنة الدولية، وشجعت جميع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وسائر الجهات الفاعلة على الاستفادة من السنة الدولية في زيادة الوعي بأهمية معالجة قضايا الطاقة، بما في ذلك توفير خدمات الطاقة الحديثة للجميع وإمكانية الحصول على الطاقة بتكلفة معقولة، وتحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة، واستدامة مصادر الطاقة واستعمالها، وفي تعزيز العمل على الصُّعد المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

١٦ - وبناء على ذلك، نُظِم عدد من المناسبات العالمية والإقليمية، وأطلقت مبادرات، من أجل زيادة نشر المعلومات عن هذه المسائل^(٢). وكان الاحتفال بالسنة الدولية ناجحاً للغاية. فقد نبه العالم بأسره إلى أهمية تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، ووضع المسألة في

(٢) للحصول على المزيد من المعلومات عن الأنشطة المنفذة خلال السنة، انظر الوثيقة A/67/314.

صدارة برامج عمل صناع القرار على الصعيدين الوطني والدولي. وقد نتجت عنه، علاوة على ذلك، التزامات لم يسبق لها مثيل باتخاذ إجراءات تُعَد بتحقيق تقدم على مسار التوصل إلى حلول طويلة الأجل للمسائل الحاسمة الأهمية المتعلقة بالطاقة. وكانت السنة الدولية أيضا بمثابة منطلق لإقامة شراكات بين الحكومات، والمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والجهات الفاعلة الأخرى. ووفرت منبرا فعالا لتبادل الخبرات والممارسات السليمة من أجل بناء قطاعات الطاقة الوطنية على نحو أشمل لتحسين سبل الحصول على الطاقة المستدامة.

٢ - مبادرة الأمين العام لتوفير الطاقة المستدامة للجميع

١٧ - في عام ٢٠١١، أطلق الأمين العام مبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع استجابة لقيام الجمعية العامة في عام ٢٠١٠ بإعلان سنة ٢٠١٢ بوصفها السنة الدولية لتوفير الطاقة المستدامة للجميع. وتسعى المبادرة إلى دعم هدف توفير الطاقة المستدامة للجميع بتحديد الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها جميع الجهات صاحبة المصلحة وإلى حشد دعمها لإحداث تحول عالمي هام في نظم الطاقة. وتهدف هذه المبادرة إلى كفالة توفير الطاقة المستدامة للجميع بحلول عام ٢٠٣٠ من خلال تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي: (أ) ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة؛ (ب) مضاعفة معدل التحسن في كفاءة استخدام الطاقة؛ (ج) مضاعفة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي^(٣).

١٨ - ولتوجيه أعمال مبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع، عين الأمين العام فريقا رفيع المستوى يتألف من قادة مرموقين من جميع أنحاء العالم. وقام الفريق الرفيع المستوى المعني بتوفير الطاقة المستدامة للجميع بإعداد برنامج عالمي للعمل (انظر الوثيقة A/67/175) خلال عام ٢٠١٢، يوفر استراتيجية ملموسة لإشراك جميع الجهات الفاعلة من مختلف قطاعات المجتمع. ويهدف البرنامج أيضا إلى مساعدة البلدان وأصحاب المصلحة على تحديد مساراتهم الخاصة بهم نحو توفير الطاقة المستدامة للجميع، على أساس الخيارات التكنولوجية الملائمة لظروفهم الوطنية والمحلية الخاصة.

١٩ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، نشر الفريق تقريراً يوجز الأعمال التي اضطلع بها (انظر الوثيقة A/67/551)، وعين الأمين العام ممثلاً خاصاً معنياً بالطاقة المستدامة للجميع ورئيساً تنفيذياً لمبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع. وعلاوة على ذلك، شكّل مجلس

(٣) الأمم المتحدة: الطاقة المستدامة للجميع، بيان الرؤية الذي قدمه بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة (نيويورك، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١).

استشاري للمبادرة، يشترك في رئاسته الأمين العام ورئيس البنك الدولي. ويقوم الآن هيكل ثلاثي المستويات بتوجيه ودعم تنفيذ المبادرة والإشراف عليه. وهو يشمل المجلس الاستشاري، إضافة إلى لجنة تنفيذية وفريق للتيسير على الصعيد العالمي. ويجري أيضا إنشاء مراكز إقليمية ومواضيعية لتقديم المزيد من الدعم للعمل اللازم لإنجازه. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ إطار التتبع العالمي^(٤)، وهو مبادرة مشتركة بين البنك الدولي والوكالة الدولية للطاقة و ١٥ منظمة دولية أخرى الهدف منها وضع بيانات معيارية عن الطاقة لكفالة المساءلة والشفافية.

٢٠ - وقد نجحت المبادرة في تحفيز التزامات هامة بتوفير الطاقة المستدامة من جانب الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. وأقامت أكثر من ٨٠ دولة نامية شراكات مع المبادرة، في حين واصلت البلدان المتقدمة النمو وجهات المجتمع المدني وأوساط الأعمال التجارية الإعلان عن تبرعات بما قيمته عشرات الملايين من الدولارات. وفي تعاون وثيق مع العديد من الشركاء من جميع قطاعات المجتمع، فضلا عن المحاور المواضيعية والإقليمية الراسخة، اتخذت بالفعل إجراءات ملموسة في بلدان عديدة. وتنظم العديد من الإجراءات وأنشطة التعاون حول الفرص وخطط العمل القطرية ونشرات الاستثمار ذات التأثير الكبير.

٢١ - كما أيد عدد كبير من البلدان والمناطق هدف توفير الطاقة المستدامة للجميع والمبادرة كأولوية سياسية، من خلال إعلانات والتزامات صريحة بالعمل. وتشمل بعض الأمثلة مؤتمر أوسلو المعني بتوفير الطاقة للجميع بشأن تمويل المشاريع التي تيسر حصول الفقراء على الطاقة (٢٠١١)؛ ومؤتمر وزراء الطاقة في أفريقيا (٢٠١٢)؛ ومؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي بشأن توفير الطاقة المستدامة للجميع (٢٠١٢)؛ والمؤتمر الوزاري بشأن توفير الطاقة المستدامة للجميع في الدول الجزرية الصغيرة النامية (٢٠١٢)؛ والمؤتمر الوزاري العالمي الثالث للطاقة النظيفة (٢٠١٢)؛ والاجتماع الرفيع المستوى بشأن توفير الطاقة المستدامة لأقل البلدان نموا (٢٠١٣)؛ ومؤتمر قمة الإليزيه للسلام والأمن في أفريقيا (٢٠١٣)؛ واجتماع وزراء الطاقة والنقل في منطقة المحيط الهادئ (٢٠١٤)؛ والمؤتمر الوزاري المعني بالشراكات الجديدة لبناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا (٢٠١٤).

(٤) متاح على الموقع www.se4all.org/tracking-progress.

٣ - مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

٢٢ - في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الصادرة بعنوان "المستقبل الذي نصبو إليه"، والتي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ٢٨٨/٦٦، أعلن رؤساء الدول والحكومات والممثلون الرفيعو المستوى قائلين "قد عقدنا العزم جميعاً على العمل من أجل أن يكون توفير الطاقة المستدامة للجميع واقعا ملموسا والمساعدة من خلال ذلك في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة والازدهار على الصعيد العالمي". ومضوا ليسلموا بأن "للطاقة دورا بالغ الأهمية في عملية التنمية، حيث إن الحصول على خدمات الطاقة الحديثة المستدامة يسهم في القضاء على الفقر وإنقاذ الأرواح وتحسين الصحة ويساعد على تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية".

٢٣ - كذلك شدد رؤساء الدول والحكومات والممثلون الرفيعو المستوى على ضرورة التصدي للتحدي المتمثل في توفير خدمات الطاقة الحديثة المستدامة للجميع، ولا سيما الفقراء الذين ليس بمقدورهم تحمل تكاليف هذه الخدمات حتى ولو كانت متوافرة. وشددوا على ضرورة اتخاذ مزيد من الإجراءات لتحسين هذه الحالة بسبل منها حشد ما يكفي من الموارد المالية، بهدف توفير تلك الخدمات في البلدان النامية بطريقة يمكن التعويل عليها وتحمل نفقاتها وتكون سليمة اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا وبيئيا.

٢٤ - وسلموا إضافة إلى ذلك بأن تحسين كفاءة استخدام الطاقة وزيادة الحصة المستخدمة من تكنولوجيا الطاقة المتجددة والتكنولوجيات الأنظف والفعالة من حيث الطاقة أمران مهمان لتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك التصدي لتغير المناخ. وتشمل الالتزامات المعلنة في المؤتمر ما يلي (انظر الوثيقة A/67/551):

(أ) قرر أكثر من ٧٠ بلدا ناميا العمل مع المبادرة، وعدد البلدان المشاركة في ازدياد؛

(ب) تعهد القطاع الخاص والمستثمرون بتقديم أكثر من ٥٠ بليون دولار دعماً لأهداف المبادرة؛

(ج) تعهدت مصارف التنمية المتعددة الأطراف في آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية بتقديم عشرات البلايين من الدولارات؛

(د) تم تخفيض مئات من الإجراءات والالتزامات لدعم الأهداف الأساسية الثلاثة؛

(هـ) ستكفل الالتزامات بدعم سبل الحصول على الطاقة تمكين أكثر من بليون نسمة من الوصول إلى الطاقة الحديثة خلال مدة تنفيذ المبادرة؛

(و) تجري إقامة شراكات جديدة بين القطاعين العام والخاص في مجالات النقل، والكفاءة في استخدام الطاقة، والطهي باستخدام الطاقة الشمسية، والتمويل، وإتاحة الطاقة للفقراء.

٤ - الطاقة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٢٥ - أوصى بشدة الفريق الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والذي أنشأه الأمين العام، بإدماج الطاقة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأورد الفريق في تقريره النهائي على سبيل التوضيح هدفاً عالمياً من أهداف التنمية المستدامة مخصصاً للطاقة.

٢٦ - وفي تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بأهداف التنمية المستدامة، ضمن الفريق مقترحاً بشأن وضع هدف لضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة، تصحبه غايات بشأن الحصول على الطاقة، والطاقة المتجددة، والكفاءة في استخدام الطاقة، فضلاً عن غايتين بشأن وسائل التنفيذ ذات الصلة. وستنظر الجمعية العامة في الأهداف المقترحة في إطار المداولات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ عموماً.

٢٧ - ويقدر البنك الدولي أن بلوغ الغايات الثلاث المتصلة بتوفير الطاقة المستدامة للجميع (والهدف المقترح للتنمية المستدامة المتعلق بالطاقة)، سيتطلب القيام باستثمارات عالمية يتراوح مجموعها بين ٦٠٠ و ٨٠٠ بليون دولار سنوياً، بما يشمل ٥٠ بليون دولار سنوياً لإتاحة إمكانية الحصول على الطاقة فقط، والباقي للغايتين المتعلقتين بالكفاءة في استخدام الطاقة والطاقة المتجددة. وللتصدي لهذا التحدي، أنشأ الأمين العام ورئيس البنك الدولي لجنة معنية بالتمويل مؤلفة من مصارف إنمائية متعددة الأطراف، ومصارف تجارية خاصة، ومستثمرين مؤسسين، للنظر في إيجاد سبل مبتكرة لتعبئة الموارد اللازمة لدعم الإجراءات المتخذة على الصعيد القطري. وتتمثل مسارات العمل الثلاثة التي تعمل اللجنة على وضعها فيما يلي: قيام البلدان/المناطق بتحديد فرص الأعمال وقدراتها الاستيعابية؛ ومصادر رأس المال، ومتطلبات إزالة المخاطر وتحويل السوق والابتكارات الجديدة للاستفادة من رأس المال الذي توفره المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف؛ والقدرة على تطوير المشاريع والتمويل والترتيبات المؤسسية. وبالنسبة لهياكل التمويل الجديدة، تقوم اللجنة بتقييم أربعة مجالات مواضيعية تجري مناقشة عدد من متغيرات التمويل في إطارها، وهي: (أ) زيادة حجم السندات الخضراء؛ (ب) الاستثمار الأجنبي المباشر وهياكل تقاسم المخاطر في القطاع الخاص؛ (ج) تفعيل حلول جديدة مشفوعة بضمانات؛ (د) مواضيع التجميع لاجتذاب تمويل إضافي إلى الاستثمارات في فرص الحصول على الطاقة على نطاق محدود، والمصادر المتجددة،

والكفاءة في استخدام الطاقة. وعُرض مشروع تقرير في المنتدى الأول لتوفير الطاقة المستدامة للجميع في حزيران/يونيه ٢٠١٤، وتجري مشاورات إضافية مع جهات مختارة تشمل مؤسسات تمويل ومصارف ومستثمرين. وثمة تقرير بشأن كيفية تعبئة المبلغ الأولي وقدره ١٢٠ بليون دولار سيكون جاهزا بحلول نهاية العام.

٢٨ - وتجدر الإشارة إلى أنه، وفقا لما ورد في تقرير شبكة سياسات الطاقة المتجددة للقرن ٢١ الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٤، قام ١٤٠ بلدا بالفعل بتحديد غايات طوعية للطاقة المستدامة في مزيج الطاقة الخاص بها. ويتمثل التحدي في كيفية دعم بناء القدرات في تلك البلدان لفائدة إصلاحات قطاع الطاقة ونقل التكنولوجيا لمساعدتها في تحقيق غاياتها في مجال الطاقة المتجددة. علاوة على ذلك، تعهد الاتحاد الأوروبي، في إطار توفير الطاقة المستدامة للجميع، بدعم توفير خدمات الطاقة الحديثة لـ ٥٠٠ مليون من الفقراء بحلول عام ٢٠٣٠، بتمويل أولي قدره ٣ بلايين يورو لحشد ١٣ بليون يورو خلال السنوات الست المقبلة. ويكمل ذلك الإعلان الذي أصدرته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في آب/أغسطس ٢٠١٤ في إطار مبادرة توفير الطاقة لأفريقيا بهدف توصيل الإمداد الكهربائي لـ ٣٠٠ مليون شخص في إفريقيا خلال خمس سنوات (بتمويل مشترك بين القطاعين العام والخاص قدره ٢٠ بليون دولار؛ وسيتم توقيع مذكرة تفاهم مع مبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع في وقت لاحق من السنة. إضافة إلى ذلك، في عام ٢٠١٤، أعلنت الحكومة الجديدة في الهند التزامها بتحقيق تعميم الوصول إلى الطاقة للفقراء خلال خمس سنوات. وبهذا التدبير وحده، يقدر أن الافتقار إلى الطاقة يمكن أن ينخفض بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. ومن ثم، يوصى بشدة باستخدام مبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع لتتبع ورصد بلوغ تلك الالتزامات خلال خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ولتحديد أفضل الممارسات المستخدمة في العملية، وما يمكن إنشاؤه من شراكات للتعجيل بوتيرة ضمان التحقيق الكامل لهدف التنمية المستدامة المتعلق بالطاقة خلال العقدين المقبلين.

دال - ولايات العقد

٢٩ - قررت الجمعية العامة، في قرارها ٦٧/٢١٥، أن تعلن الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤ عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع. وبناء على ذلك، طلبت الجمعية إلى الأمين العام، في قرارها ٦٨/٢١٠، أن يقود، بالتشاور مع الدول الأعضاء، عملية تنسيق أنشطة العقد بالنيابة عن منظومة الأمم المتحدة اعتمادا على موارد خارجة عن الميزانية. ودعت الجمعية كذلك الدول الأعضاء وغيرها من الجهات إلى الإسهام طوعية في تمويل أنشطة

العقد. وقد جرى تأكيد ذلك في القرار ٢٢٤/٦٨ الذي شددت فيه الجمعية على ضرورة التركيز بشكل خاص طوال فترة العقد على أقل البلدان نموا.

٣٠ - وردا على دعوة الجمعية العامة الموجهة في قرارها ٢١٥/٦٧، قدم الأمين العام تقريراً بشأن عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع (A/68/309) إلى الجمعية في دورتها الثامنة والستين. وتضمن التقرير موجزا شاملا للعديد من المساهمات المشجعة للغاية من الدول الأعضاء وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة من أجل تحقيق هدف توفير الطاقة المستدامة للجميع، فضلا عن مساهمات الدول الأعضاء بشأن أولوياتها ومقترحاتها للعقد.

هاء - عرض عام للإجراءات والأنشطة المنفذة حتى الآن لدعم العقد

١ - تعيين ممثل خاص للطاقة المستدامة للجميع

٣١ - في عام ٢٠١٣، عقب إعلان الجمعية العامة عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع، عين الأمين العام ممثله الخاص للطاقة المستدامة للجميع. وبصفة رئيسية يعمل الممثل الخاص، الذي يشغل أيضا منصب رئيس شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة وكبير الموظفين التنفيذيين في مبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع، بصفته مركز التنسيق في منظومة الأمم المتحدة في المسائل ذات الصلة بالطاقة.

٣٢ - وطلب الأمين العام إلى ممثله الخاص للطاقة المستدامة للجميع، في تقريره السالف الذكر، أن يقود التنسيق الشامل لأنشطة العقد، بالتشاور مع الدول الأعضاء. وستدعم منظومة الأمم المتحدة ذلك التنسيق من شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، فضلا عن مبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع، وفريق التيسير على الصعيد العالمي التابع لها، والشركاء وغيرهم من أصحاب المصلحة ذوي الصلة.

٣٣ - وللإضطلاع بهذه المسؤوليات، أنشئ في فيينا مكتب للممثل الخاص للأمين العام للطاقة المستدامة للجميع، مع مكتب للاتصال في نيويورك. وتم توفير الدعم لمرتبات الموظفين وتكاليف المكتب التشغيلية الأخرى، واجتماعات المجلس الاستشاري والمناسبات المختلفة، عن طريق تبرعات مقدمة من ألمانيا، وأيسلندا، والدانمرك، والسويد، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، والمفوضية الأوروبية.

٢ - إطلاق العقد على الصعيد العالمي والمنتدى السنوي الأول للطاقة المستدامة للجميع

٣٤ - في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أعلن رئيس الجمعية العامة رسميا إطلاق عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع، في إطار المنتدى السنوي الأول للطاقة المستدامة

للجميع. وشمل إطلاق العقد والمنتدى أيضا إطلاق حملة للتركيز بصفة خاصة على الطاقة فيما يتعلق بالمرأة والطفل والصحة. وعند إطلاق العقد، أشار الرئيس إلى أن الجمعية تدرك تماما الدور الذي يمكن أن تضطلع به الطاقة المستدامة ويجب أن تضطلع به في التخطيط مستقبلا.

٣٥ - وسيشمل المنتدى السنوي الطاقة المستدامة للجميع أنشطة أقاليمية ذات صلة تقود إلى المنتدى وتسهم فيه. وفي المنتدى الأول، الذي عقد في الفترة من ٤ إلى ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤، اجتمع أكثر من ١ ٠٠٠ من الشخصيات القيادية من الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية، في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وخلال ثلاثة أيام وفي قرابة ٦٠ جلسة، شارك أكثر من ٣٠٠ متكلم من جميع المناطق وقطاعات المجتمع، بما في ذلك أكثر من ٢٠ مشاركا على المستوى الوزاري أو فما فوق.

٣٦ - وتمثلت الأهداف الرئيسية للمنتدى السنوي الأول الطاقة المستدامة للجميع فيما يلي: (أ) إطلاق عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع؛ (ب) تعزيز الحركة الأوسع نطاقا من منظمات المجتمع المدني والجهات صاحبة المصلحة، باعتبار ذلك جزءا من العقد؛ (ج) تقييم التقدم المحرز في مسألة توفير الطاقة المستدامة للجميع بعد مرور عامين على عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛ (د) تشجيع وحشد المزيد من الأعمال، والشراكات، والالتزامات، من خلال عرض قصص النجاح والابتكارات وأفضل الممارسات؛ (هـ) تشكيل وتوجيه خطاب السياسات العالمي بشأن الطاقة للعقود المقبلة الحاسمة الأهمية.

٣٧ - وشمل المنتدى السنوي الأول للطاقة المستدامة انعقاد الاجتماع الثالث للمجلس الاستشاري لمبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع. وخلال انعقاد المنتدى، قدمت اللجان الأربع للمجلس الاستشاري المعنية بسبل الحصول على الطاقة، والطاقة المتجددة، والكفاءة في استخدام الطاقة، والتمويل، تقارير عما حققت من نتائج أولية. وشمل المنتدى أيضا جلسات حملت عناوين "دفع الحركة قدما"، و "تحفيز الاستثمار من خلال نماذج مبتكرة للأعمال التجارية"، و "تبادل المعارف والخبرات وتطوير القدرات"، و "التعجيل بالإجراءات القطرية"، و "عشر سنوات لتغيير قطاع الطاقة في العالم"، و "حوار القيادات على الصعيد العالمي"، و "الوجه الإنساني لتوفير الطاقة المستدامة للجميع".

٣٨ - وفي اليوم الأخير من المنتدى، شارك أكثر من ٦٠ مندوبا، من بينهم ٢٠ من المستوى الوزاري أو ما فوقه، في حوار رفيع المستوى بشأن الطاقة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأظهرت المناقشة التأييد القوي لإدراج الطاقة باعتبارها جزءا من الإطار الإنمائي الجديد، بما في ذلك إدراجها في أهداف التنمية المستدامة. وكما ورد في البيانات^(٥)،

(٥) متاحة في الموقع www.se4all.org/se4all-forum/statements.

رحب المشاركون بالعقد وأعربوا عن الرأي بأنهم يعتبرون المنتدى الجديد للطاقة المستدامة للجميع بوصفه مكانا مفيدا للاجتماع ولبنية بناء ينبغي أن تواصل الإسهام في التنمية المستدامة من خلال القضاء على الفقر والحد من تغير المناخ.

٣ - الأنشطة الأخرى المنفذة لدعم العقد

٣٩ - نُظمت طائفة من الأنشطة بالفعل في إطار العقد من قبل مختلف دوائر أصحاب المصلحة وفي مناطق مختلفة حول العالم، بما في ذلك في نيودلهي (مؤتمر قمة دلهي للتنمية المستدامة)؛ وفي نادي، بفيجي (اجتماع وزراء الطاقة والنقل في منطقة المحيط الهادئ)، وفي نيويورك (مؤتمر قمة بلومبيرغ لمستقبل الطاقة)؛ وفي كيغالي، برواندا (الاجتماع السنوي لمصرف التنمية الأفريقي)، وفي مانيلا (منتدى آسيا للطاقة النظيفة)؛ وفي غلاسغو، بالملكة المتحدة (الدورة العشرين لألعاب الكمنولث)؛ وفي كوتونو، بينن (المؤتمر الوزاري المعني بالشركاك الجديدة لتنمية القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نموا)، فضلا عن إطلاق أنشطة الطلاب المشتركة بين المناطق الإقليمية (مؤتمرات القمة الإقليمية للطلاب بشأن الطاقة). ومن المقرر تنظيم المزيد من المناسبات في آيا (المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية)، وسانتياغو (إطلاق أنشطة العقد في الأمريكتين)، وستوكهولم (الأسبوع العالمي للمياه).

٤٠ - وثمة منظمات عديدة تابعة للأمم المتحدة، من المنظمات الأعضاء في شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، تشارك بالفعل في الجهود الداعمة للعقد^(٦)، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومنظمة الصحة العالمية؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ والمنظمة المنظمة العالمية للأرصاد الجوية؛ وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية؛ والصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ واللجان الاقتصادية الإقليمية، بما في ذلك اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ ومؤسسة الأمم المتحدة؛ وشبكة سياسات الطاقة المتجددة للقرن الحادي والعشرين؛ والوكالة الدولية للطاقة المتجددة؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

(٦) انظر الموقع www.un-energy.org للحصول على المزيد من المعلومات، بما في ذلك التقرير الصادر مؤخرا

المعنوان "Activities of the member organizations and partners of UN-Energy in support of the 2014-2024

United Nations Decade of Sustainable Energy for All"

٤١ - وتشمل تلك الجهود حتى الآن ما يلي:

- تطوير المشورة التقنية من أجل إيجاد حلول محددة في مجال الطاقة المستدامة، ولا سيما الحلول المتعلقة بخيارات توفير الطاقة استنادا إلى نهج قاعدي/لامركزي، وضمان ربط أنشطة العقد بالأولويات الإنمائية الوطنية للبلدان النامية، وأهداف التنمية المستدامة التي ستوضع في المستقبل، وإجراءات متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والمناقشات المستمرة بشأن تغير المناخ التي تعقد طبقا لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
- تعزيز الكفاءة في استخدام الطاقة
- إيجاد الحلول الكفيلة بالتخفيف من العبء الهائل للمرض والوفاة المرتبط بانعدام القدرة على الوصول إلى حلول الطاقة الحديثة والنظيفة والاستخدام غير الفعال للطاقة
- مواصلة العمل على إيجاد حلول ذكية في استخدام الطاقة في مجال الأغذية
- تنفيذ برامج للمراقبة الأرضية والبحرية والفضائية التي توفر لصانعي القرار المعلومات عن مخزونات الطاقة في المواقع المختلفة
- تقديم الدعم للبلدان ذات الدخل المنخفض و/أو الأسر المعيشية الريفية، ومنظمي المشاريع البالغة الصغر، للحصول على الطاقة الحديثة من خلال التمويل البالغ الصغر
- تطوير الطاقة كسلعة أساسية ومراعاة البيئة في التجارة الدولية
- تعزيز التعاون الإقليمي لزيادة أمن الطاقة والاستخدام المستدام للطاقة في مختلف المناطق
- تطوير أنظمة تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات وإسداء المشورة في مجال السياسات دعما لتوفير سبل حصول البلدان النامية على الطاقة النظيفة والكفؤة لاستخدامها في الأغراض الإنتاجية

ثالثا - خطة العمل العالمية للعقد

ألف - تحديد الأهداف الاستراتيجية

٤٢ - في المساهمات المقدمة في التقرير السابق للأمين العام عن عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع (A/68/309)، قدمت الدول الأعضاء إرشادات فيما يتعلق بتوجيه العقد. ومن بين الآراء التي أعرب عنها تقديم الدعم لبرنامج قوي للتنفيذ خلال العقد. وأعربت الدول الأعضاء أيضا عن رأي مؤداه أن برنامج العمل العالمي يمكن أن يشكل إطارا

مفيدا لأنشطة العقد. وستدعم أيضا مبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع، التي وضعت أصلا في معرض الاستجابة للسنة الدولية لتوفير الطاقة المستدامة للجميع ودعمها لها، عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع، مع الأهداف الاستراتيجية لبرنامج العمل العالمي. وستسهم المبادرة، بأهدافها الملموسة، ومجموعة أدواتها الشاملة من الموارد، والآلاف من الشركاء المنفذين من جميع المناطق وقطاعات المجتمع، مساهمة كبيرة في تنفيذ أهداف العقد الدولي. وينبغي أن يضطلع برنامج التنفيذ، في جملة أمور، بما يلي:

(أ) حفز اتخاذ إجراءات على جميع المستويات من أجل تحويل نظم الطاقة في العالم نحو استخدام منصف ومستدام في المستقبل: ينبغي أن تكون كل الجهات صاحبة المصلحة قدوة يُحتذى بها، فتحدد بنفسها أهدافها وغاياتها في مجال الطاقة والصلة بينها وبين غيرها من عوامل التنمية؛ وتضع سياسات استباقية وأطرا تنظيمية وحوافز تشجع الابتكار والاستثمار؛ وتيسر بناء هياكل الأسواق اللازمة لتقديم الحلول والخدمات المستدامة على مر الزمن في مجال الطاقة؛ وتتوسع توسعا هائلا في اعتماد الحلول المعتمدة على نهج البدء من القاعدة؛ وتزيد من أنشطة بناء القدرات؛ وتشجع إقامة الشراكات؛ وتعزز البحث والتطوير؛ وتنتشر المعلومات عن الخبرات المكتسبة والدروس المستفادة؛

(ب) تهيئة بيئة مواتية لتحقيق زيادة كبيرة في الاستثمارات في نظم الطاقة في العالم: تقدر الوكالة الدولية للطاقة أنه يلزم ما يقرب من تريليون دولار تُقدم في شكل استثمارات تراكمية من أجل تحقيق هدف توفير الطاقة للجميع بحلول عام ٢٠٣٠^(٧). وبالإضافة إلى ذلك، يلزم الاستثمار المكثف في مجالي الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة من أجل بلوغ الأهداف العالمية المتعلقة بالطاقة في إطار مبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع؛

(ج) حفز الاستثمار عموما في نظم الطاقة في العالم: سيكون للشراكات بين القطاعين العام والخاص دور رئيسي في تعبئة الاستثمارات الضخمة اللازمة للتحويل الشامل في نظم الطاقة. ولا سبيل إلى الاستغناء عن استثمارات القطاع العام إذ سيتعين الاستفادة منها لاجتذاب الاستثمار الخاص المطلوب لتحقيق هذا التحويل؛

(د) زيادة الدعم المقدم لجهود البحث والتطوير: سيتعين على الحكومات والقطاع الخاص تقديم الدعم إلى جهود البحث والتطوير لدفع عجلة الابتكار التكنولوجي وخفض تكلفة تكنولوجيات الطاقة النظيفة، بما يتيح بشكل مطرد الحد من تكاليف تكنولوجيات الطاقة النظيفة وجعل هذه البدائل جاذبة بصورة متزايدة في جميع أنحاء العالم لمزاياها الاقتصادية؛

(٧) International Energy Agency, *World Energy Outlook 2012: Executive Summary* (Paris, 2012)

(هـ) مواصلة توسيع نطاق المشاورات العالمية مع جميع الجهات صاحبة المصلحة في البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء: ينبغي مواصلة التحاور بين المجتمع المدني والمؤسسات التجارية والشباب والحكومات من أجل ضمان المراعاة الواجبة لوجهات نظر كافة الأطراف صاحبة المصلحة وإدماجها على النحو المناسب في برنامج العقد وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والعمليات الأخرى ذات الصلة؛

(و) إيجاد المزيد من الحوافز من أجل إحداث تغيير في السلوك يؤدي إلى إدارة الموارد وتخصيصها بطريقة أكثر استدامة: ينبغي أن تشجع الأنشطة ذات الصلة بعقد الأمم المتحدة على إنتاج الطاقة واستهلاكها على نحو مستدام لكي يكون استخدام موارد الطاقة أكثر إنصافاً؛

(ز) التوسع في برامج البيانات والبرامج الإحصائية في البلدان النامية: يلزم توجيه مزيد من الاهتمام إلى الأهداف والمؤشرات والتعاريف الداجمة للطاقة، وتحديد الاحتياجات من البيانات من أجل إلقاء الضوء على الأبعاد والروابط المشتركة العديدة، وكفالة وجاهة تلك الأدوات وإمكانية قياسها على الصعيد الوطني. ويمكن أن يقدم إطار التتبع العالمي الدعم في هذا الصدد؛

(ح) توسيع نطاق الشراكات والالتزامات وزيادتهما: ينبغي أن تهدف الإجراءات والبرامج المتصلة بالعقد إلى توسيع نطاق الشراكات الحالية وإقامة شراكات جديدة والحصول على تعهدات إضافية لفائدة الأهداف المرحلية المتوخى بلوغها بحلول عام ٢٠٢٤ وما بعده؛

(ط) تحسين نشر المعارف والتعهدات والحلول: ينبغي أن يوفر عقد الأمم المتحدة للحكومات والجهات الفاعلة من المنظمات غير الحكومية منبرا لنشر المعارف وعرض وتعميم المساهمات والحلول التي تعجل بتحقيق الهدف النهائي المتمثل في توفير الطاقة المستدامة للجميع.

باء - لمحة عامة عن المقترح من الأنشطة ومجالات التركيز

٤٣ - اعتبرت الدول الأعضاء العقد، في مساهماتها، منبرا شديدا الأهمية سيساعد على التعجيل بإجراء التحول اللازم في النظم العالمية للطاقة. وعلى هذا النحو، سيواصل العقد الاستفادة من الزخم القائم بالفعل. وبالفعل، بدأ أصحاب المصلحة من القطاعين الخاص والمالي، والمجتمع المدني والمنظمات الدولية، الانضمام إلى الحكومات في تصميمها على العمل من أجل أن يكون توفير الطاقة المستدامة للجميع واقعا ملموسا، والمساعدة من خلال ذلك في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة والازدهار على الصعيد العالمي. وسعيا إلى

زيادة دور الشركاء المحتملين أكثر من ذلك، سيتصل الترويج لعقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة في مختلف المناسبات والمؤتمرات والمحافل الهامة في جميع أنحاء العالم.

٤٤ - وأعربت الدول الأعضاء أنه ينبغي اعتبار العقد منبرا مواتيا لتسليط الضوء على قصص النجاح والدروس المستفادة وأفضل الممارسات والحلول وتعميمها. وفي معرض إلهام ودفع الجهود المبذولة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية الراهنة للألفية، وكذلك ما سيأتي بعدها من أهداف، سيكفل تنسيق أنشطة العقد توفير تلك الفرص. ومبدئيا، ستمثل تلك الأنشطة في المقام الأول في استمرار عمليات إطلاق العقد بالنسبة لمختلف المناطق والمجتمعات المحلية. وستسعى الأنشطة الميدانية إلى التوعية بأهمية توفير الطاقة المستدامة للجميع، بما في ذلك دور الطاقة المستدامة بوصفها عاملا تمكينيا لسائر مكاسب التنمية المستدامة.

٤٥ - وفي بداية العقد، اقترحت الدول الأعضاء أيضا تحديد مجالات تركيز مواضيعية بعينها بالنسبة لأجزاء من العقد، من أجل كفالة الاهتمام في مجالات المسائل البالغة الأهمية. وعقب صدور مقترحات ملموسة لمجال التركيز المواضيعي هذا، شهد إطلاق العقد عالميا بالفعل استهلال حملة أولية مدتها سنتان بشأن المسائل المتعلقة بالطاقة، والمرأة، والطفل، والصحة. ففي كل سنة، يموت حوالي ٤ ملايين شخص، معظمهم من النساء والأطفال، في وفيات مبكرة بسبب أمراض تعزى إلى تلوث الهواء للأسر المعيشية نتيجة الطهي باستخدام الوقود الصلب. وترجع نسبة تتجاوز ٥٠ في المائة من الوفيات المبكرة في صفوف الأطفال دون سن الخامسة إلى الالتهاب الرئوي الناجم عن المواد الجسيمية المستنشقة (السنج) من الهواء الملوث في الأسر المعيشية.

جيم - المراحل البارزة وتتبع التقدم المحرز

٤٦ - يتمثل إسهام هام في العقد وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في إطار التتبع العالمي لتوفير الطاقة المستدامة للجميع، الذي يجري توفيره تحت قيادة البنك الدولي والوكالة الدولية للطاقة، بالتعاون مع أكثر من ١٥ منظمة أخرى. والإطار هو آلية شاملة لتتبع التقدم المحرز في مجال توفير الطاقة المستدامة للجميع، على نحو ما يجري قياسه من التقدم المحرز على المسارات الثلاثة المتمثلة في الحصول على الطاقة والكفاءة في استخدام الطاقة والطاقة المتجددة. وسيجري تحديث الصيغة الأصلية لعام ٢٠١٣ في أوائل عام ٢٠١٥، وسيستمر بذل تحديثات جديدة على أساس منتظم طوال فترة العقد وما بعدها. وسيستخدم إطار التتبع العالمي لقياس التقدم المحرز خلال العقد.

٤٧ - وأعربت الدول الأعضاء، في مساهماتها، عن أن العقد ينبغي أن يدعم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وعلى وجه الخصوص، أي أهداف وغايات للتنمية المستدامة. وقد اعتبر العقد فرصة لإرساء عدد من الأهداف والإنجازات المرحلية التي يتوخى بلوغها بحلول عام ٢٠٢٤، دعماً للأهداف النهائية التي يرجى تنفيذها من خلال مبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع بحلول عام ٢٠٣٠. وفور اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، سيشكل ذلك النموذج الإنمائي العالمي الجديد، الأمر الذي يتوقع له أيضاً أن يمتد طوال فترة العقد وما بعدها. وسيسهم العقد في بناء زخم نحو تحقيق أي هدف ذي صلة يتفق عليه من أهداف التنمية المستدامة في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي أيضاً النظر في إطار تحالفات الشركاء في تحديد مراحل بارزة انتقالية غير رسمية.

رابعاً - الترتيبات التنظيمية

٤٨ - سيستند الممثل الخاص للأمين العام للطاقة المستدامة للجميع أيضاً، في قيادة تنسيق الأنشطة المنفذة بموجب العقد بالنيابة عن الأمين العام، إلى ما يقوم به من أدوار بوصفه رئيس شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة وكبير الموظفين التنفيذيين في مبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع. ويظل رئيس شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة على صلة منتظمة ووثيقة مع الأجزاء ذات الصلة من منظومة الأمم المتحدة. ويتاح لكبير الموظفين التنفيذيين في مبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع فريق للتيسير على الصعيد العالمي يتولى تيسير الاتصال مع الآلاف كشركاء في المبادرة من جميع المناطق وقطاعات المجتمع. ويقود المبادرة مجلس استشاري مؤلف من أصحاب مصلحة متعددين، ويشارك في رئاسته الأمين العام ورئيس البنك الدولي، فضلاً عن لجنة تنفيذية.

٤٩ - وسيعمل الممثل الخاص على وضع الهياكل المؤسسية الطويلة الأجل لمبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع، بما في ذلك إنشاء منظمة دولية لا ربحية خلال عام ٢٠١٥. وستُخذ أيضاً الترتيبات اللازمة لكفالة استمرار الدعم داخل الأمم المتحدة للمسائل المتعلقة بالطاقة المستدامة.

٥٠ - وطلب إلى الممثل الخاص أن يقوم، في معرض قيادة تنسيق أنشطة العقد نيابة عن الأمين العام، بتيسير الإبلاغ عن أنشطة العقد، فضلاً عن الأنشطة ذات الصلة. وتشجع الدول الأعضاء على الإسهام في تنسيق أنشطة العقد على أساس مستمر.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

- ٥١ - إن الأشخاص الذين لا يملكون سبل الحصول على الطاقة هم أساسا نفس الناس الذين يفتقرون إلى المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي، ويعانون من شدة انعدام الأمن الغذائي، وسيعانون من أسوأ الآثار المترتبة على تغير المناخ.
- ٥٢ - وقد ثبت أن توفير الطاقة المستدامة للجميع إطار فعال لبناء توافق في الآراء حول إنشاء هدف من أهداف التنمية المستدامة يتعلق بالطاقة وما يقترن بذلك من غايات وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- ٥٣ - ولتحقيق توفير الطاقة المستدامة للجميع وهدف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة بذلك، سيلزم اتخاذ إجراءات مكثفة من خلال شراكات جيدة التنظيم بين القطاعين العام والخاص لتعبئة الموارد المالية، والحفز على نشر التكنولوجيا.
- ٥٤ - وبالنظر إلى حجم الاستثمارات اللازمة وتعقيد الإصلاحات المطلوبة في قطاع الطاقة، سيتعين تقديم دعم كبير لبناء القدرات في البلدان النامية، خاصة أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية.
- ٥٥ - ويمكن استخدام إطار التتبع العالمي لتوفير الطاقة المستدامة للجميع، بدعم من شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة وأكثر من ٢٠ وكالة، ليشكل أساسا لوضع نظام قوي للتتبع والرصد والإبلاغ بشأن تنفيذ هدف من أهداف التنمية المستدامة يعنى بالطاقة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.
- ٥٦ - وكما وردت الإشارة في الفقرة ٤٩ أعلاه، سيشهد عام ٢٠١٥ إنشاء هياكل مؤسسية طويلة الأجل لمبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع، الأمر الذي ينطوي على إنشاء منظمة دولية لا ربحية. وفي المستقبل، سيتعين أيضا وضع ترتيبات ملائمة لكفالة استمرار الدعم في الأمم المتحدة للمسائل المتصلة بالطاقة المستدامة، بما في ذلك إمكانية إنشاء آليات لتتبع هدف التنمية المستدامة المقترح المتعلق بالطاقة والإبلاغ عنه.